

## تنويه

على إثر نشر تقريرها نصف السنوي حول أشغال مجلس نواب الشعب للفترة الممتدة من 02 أكتوبر 2020 الى 28 فيفري 2021، تلقت منظمة البوصلة بعض الملاحظات والردود المتعلقة بمختلف جوانب التقرير تتعلق بمنهجية إعدادها ومضامينه. ويهملها أن:

• **تشكر** كل من تفاعل مع مضامين التقرير من مواطنين ومواطنات، نواب ونائبات ومكونات المجتمع المدني. وتعتبر أن هذه التفاعلات هو دليل على مدى أهمية دورها الرقابي في متابعة أعمال المؤسسة التشريعية بهدف تحسين مردوديتها.

• **تذكر** أن منهجية عملها تقوم على الرصد المباشر لأشغال اللجان والجلسات العامة، رغم محدودية إمكانياتها البشرية، إضافة إلى قيامها بعملية التقاطع مع الإحصائيات الرسمية التي ينشرها مجلس نواب الشعب. وقد عرفت المنظمة صعوبة في الرصد المباشر لكافة الاجتماعات خلال عمل المجلس عن بعد. حيث لم يقع تمكينها من متابعة جميع الجلسات عبر التطبيق الإعلامية المخصصة لذلك، على عكس ما تنص عليه الإجراءات الاستثنائية التي وقع اعتمادها. علاوة على أن 40% من جلسات اللجان المنعقدة في فترة الرصد لم يتم بثها مباشرة على قناة المجلس الرسمية على موقع اليوتيوب. وتدعو المنظمة، في هذا الإطار مجلس نواب الشعب في صورة اقرار الإجراءات الاستثنائية مرة أخرى، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني التي تراقب عمل البرلمان، باعتبارها شريكا أساسيا في إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة.

• **توضح** أن الإحصائيات المتعلقة بحالات العنف ارتكزت على التعريف المقدم من قبل هيكل ومؤسسات أممية نظرا لشموليته من حيث تغطيته لكافة أشكال العنف والآثار المترتبة عنه. كما توضح أنها اعتمدت، فيما يخص العنف ضد المرأة، على القانون الأساسي عدد 58 لمناهضة العنف المسلط على المرأة نظر لاستيعابه لمختلف أشكال العنف المسلط ضد المرأة.

• **تشير** الى أنه ليس من مهام المنظمة النظر في الاعتراضات المقدمة من قبل النواب على الأرقام الرسمية المنشورة من قبل المجلس، بل أن ذلك يتم في إطار العلاقة بين السادة والسيدات النواب وإدارة المجلس. وتدعو من يشكك في وثائق المجلس مطالبتة بمزيد من الشفافية أو اللجوء للقضاء.

• تدعو إدارة مجلس النواب الى تلافى مختلف الاخلالات المتعلقة بنشر المعطيات الرسمية (كالتأخير في نشر المحاضر المتعلقة بالجلسات وقائمت الحضور) والتقييد بمقتضيات النظام الداخلي، إضافة الى مزيد التثبت من القائمت المنشورة تفاديا لبعض الأخطاء التي وقع رصدها.

• تتقدم بالاعتذار للنواب اللذين ثبت وجود أخطاء في الاحصائيات المتعلقة بهم اثر التواصل معهم.

في خصوص الخطأ المتعلق بتسمية اللجنة الخاصة التي ينتمي إليها النائب حسين جنيج، توضح البوصلة أن نسبة 0% تتعلّق بنسبة حضوره في اللجنة الانتخابية. كما توضح أن نسبة حضور النائب زياد الفناي في لجنة الحقوق والحريات هي 30%، بينما تتعلّق نسبة 0% بحضوره في لجنة شؤون المرأة، وذلك طبقا لما تبينه بطاقات الحضور الرسمية لمجلس نواب الشعب. وقد تمّ إصلاح الخطأين المذكورين في التقرير المنشور على موقع المنظمة.

• تؤكد أن الأسئلة الشفاهية المطروحة من قبل كتلة الدستوري الحر، خلال الجلسات العامة المخصصة لطرح أسئلة شفاهية، هما سؤالان فقط لا غير (سؤال للنائبة عبير موسي وسؤال للنائب أحمد الصغير).

• تعير عن تفهمها لردود الأفعال والملاحظات المتعلقة بمنهجية إعداد التقرير ومحتواه، والتي تعتبر ممارسة طبيعية في إطار نظام ديمقراطي تتفاعل فيه الكتل البرلمانية مع مكونات المجتمع المدني. حيث أن تناول نقائص أو اخلالات مختلف مكونات المشهد البرلماني دائما ما رافقه عدم رضا واعتراض العديد من الأطراف البرلمانية. غير أن هذه الانتقادات أخذت حجما أكبر هذه المرة نظرا لطبيعة السياق السياسي والمناخ العام الذي تعيشه البلاد عموما، ومجلس نواب الشعب خصوصا.

• تدعو مختلف الفاعلين البرلمانيين والسياسيين الى التحلي بمزيد من المسؤولية وضبط النفس، بالنظر الى السياق السياسي الصعب الذي تمر به البلاد.

• تؤكد المنظمة أن الحملات التي تتعرض لها لن تثنيها عن مواصلة قيامها بمهمة رصد أشغال السلطة التشريعية وضمان حق النفاذ للمعلومة الى المواطنين والمواطنات، بكامل الشفافية والاستقلالية التي اعتمدها منذ انطلاق أعمالها سنة 2012 مع المجلس الوطني التأسيسي.